وجهة نظر اقتصادية

إستراتيجية حذف الأصفار بين الإجراء الإداري والمحاسبي

إعـــادة هيـكلة العـــملة والمضـــمـون الحقيـقي للارتـــقاء بـقيـمتها علميـاً

□ د. إكرام عبد العزيز عبد الوهاب

حذف الاصفار والاثار المترتبة على الواقع الاقتصادي

أظهرت معطيات الاقتصاد الكلي العراقي وجود حالة من تزايد الفجوة والاختلال بين السوق النقدي والسوق الحقيقي (السلع والخدمات)، وسوق العمل وكلها ألقت بظلالها على واقع النشاط الاقتصادي ومن خلال هامش التضخم مترجماً بارتفاع المستوى العام للأسعار وتأثيراته على القدرة الشرائية للمواطن وعلى مجمل مجريات العمل الاقتصادي وتزايد حدة الاختلال في ظل بقاء الاقتصاد أحادي الجانب ريعياً، يتأثر بحجم الطلب الخارجي على السلعة الرئيسية والأساسية المحركة للاقتصاد العراقي، وهي النفط، مع استمرار بقاء الاقتصاد العراقي مختلا قطاعياً ومحدودا وضعيف الفعالية لمعظم الأنشطة القطاعية والاقتصادية، وكل ذلك بالطبع يعكس حالة الاقتصاد العراقي الكلي المستوى الجزئي، وحصراً بالواقع النقدي والمصرفي، فقد أظهرت إحصاءات البنك المركزي العراقي إذا ما تم تسليط الضوء على مواضيع السيولة والعملة والأداء المصرفي فإن متوسط نسبة السيولة لدى المصارف العراقية العاملة ٥١٪، وهي تفوق النسبة المعيارية البالغة ٣٠٪، ومن ناحية أخرى فإن معطيات النشاط المصرفي تبين أن حجم الودائع لدى المصارف ضعيفة إزاء حجم العملة في التداول حيث انه في أحسن الأحوال أن نسبة المودعين والمتعاملين مع المصارف ٢٠٪، في حين أن ٨٠٪ منهم يفضلون التعامل النقدي على التعامل مع المصارف مما يعكس غياب الوعي المصرفي لدى المواطن بالشكل الذي يدفعه إلى الاحتفاظ بالنقد تفادياً لأي احتلال أو اضطراب أو خسائر محتملة.

إزاء ما تقدم فان هنالك وحسب إحصاءات البنك المركزي كتلة نقدية تزيد على ٣٠ تريليون دينار عراقي، مترجمة بعدد الأوراق المتداولة والبالغة ٤ تريليونات ورقة نقدية، وبالشكل الذي انعكس على قيمة العملة لترتفع من ١ دينار إلى ١٠٠٠ دينار، ومن ٢٥ دينارا الى ٢٥ ألف دينار وهكذا.

وفي ظل وجود هامش للتضخم فانه كان دافعاً لارتفاع عدد من الأصفار وبذا فان المقارنة هنا مع الدولار تظهر أن تحويل العملة الى دولار يجعل من حمل الدولار أسهل كذلك الاحتفاظ والتعامل والتداول به.

وإزاء وضع كهذا فان هنالك توجهات تقع على عاتق السلطة النقدية لاتخاذ دور فاعل في التأثير على اتجاهات عرض النقد بحكم وجود جملة من الحقائق تدعم التوجه نحو اعتماد الإستراتيجية لحذف الأصفار.

منها أن هنالك صعوبة في إجراء المعاملات المحاسبية وفي حمل وحفظ هذه العملات وتداولها ووجود فئات نقدية صغيرة غير مقبولة في التداول، فضلاً عن أن الفئات النقدية الأخرى الأكبر تحتاج إلى وقت أطول وجهد لإجراء العد والفرز لتسوية المعاملات اليومية وصعوبة إجراء التعاملات والحسابات المصرفية للعملات ذات الأصفار الكثيرة من الناحية التطبيقية والفنية.

لقد أشار مصدر مسؤول في البنك المركزي إلى أن حذف الأصفار هو تعزيز لقيمة العملة العراقية وتقليل لكلفة التداول النقدي، وان العملة بوصفها الحالي حيث تقدر بتريليونات الدنانير، تجعل من عملية التعامل النقدي ذات كلفة عالية.

ومن هنا نعتقد أن هذا الطرح يحتاج إلى بحثه من زاويتين: الأولى مدى تأثير حذف الأصفار على تعزيز قيمة العملة، والثاني هل ستسهم هذه العملية في التأثير الايجابي على المؤشرات النقدية، وهل أن هذا التوجه لا تترتب عليه أية تبعات تتعلق بالمسار المالي والإداري بما فيها عمليات التزوير المحتمة.

برأينا المتواضع أن اعتماد إستراتيجية لإدارة وهيكلة العملة تستلزم الإحاطة بكافة المؤشرات الاقتصادية منها مدى فاعلية القطاعات الحقيقية والخدمية في الاقتصاد، وما هي نسبة مساهمتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي القطاعات التي يفترض أن تكون مدرة للدخل وتعكس قدرة الاقتصاد ورصانته بجانب ما هو وضع الميزان التجاري ومستوى الاستثمارات والموازنة العامة والمؤشرات التجارية والمالية والنقدية.

وإذا كان الهدف من رفع الأصفار هو تعزيز قيمة العملة نعتقد انه لن يتحقق ضمنياً لان رفع قيمة الدينار وقوته تتأتى من تنويع مصادر الدخل بتنويع البنى القطاعية بما يجعلها قادرة على إنتاج السلع والخدمات وخصوصاً وان تزايد الاعتمادية على قطاع النفط باعتباره المورد الأساس والرئيس يجعل من الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية على النفط طبقاً للطلب عليه بما ينعكس على استقرار العائد من النقد الأجنبي والأرصدة النقدية المعززة لقيمة العملة، فضلاً عن أن هذا الوضع من شأنه أن يبقي على أحادية المحتوى التصديري وتزايد المحتوى الاستيرادي مع اتساع نطاق الافتراض الخارجي.

وبذا فإن القول بان الإجراء المذكور من شأنه أن يعزز من قيمة العملة يحتاج إلى وقفة وتأمّل لان قوة العملة ومتانتها تأتي من قوة الاقتصاد وتنوع مصادره.

الشق الآخر والأخير

إذا كان هذا التوجه قد اعتمدته دول عديدة منها بوليفيا والسودان والبرازيل وتركيا بحذف عدة أصفار من العملة أي إجراء إصلاح هيكلي، فان ذلك وحسب المعطيات الاقتصادية لم ينعكس على خفض معدل التضخم كونه لم يكن سبباً بل نتيجة يماثل هذا الإجراء بالنسبة للعراق لن يكون له بالغ الأثر في رفع قيمة العملة أو خفض التضخم.

من حيث أن هذه الدول لديها استقرار اقتصادي وامني ولديها نسبة مساهمة فاعلة إلى الناتج المحلي الإجمالي وأطر مؤسسية وإدارية وتنظيمية وقواعد ضريبية نسبياً داعمة للتوجه. وبناءً على ذلك يمكن أن تتوارد العديد من الأسئلة وهي:

١. إن هذا الموضوع إذا لم يحَط بدراسة مستفيضة ونوعية مجتمعية فان عملية الطرح ستعرض السوق العراقية إلى الاختلال والهزات بمجرد أن المواطن يمكن أن يتصور أن حذف الأصفار سيؤثر بشكل سلبي على القيمة الحقيقية للعملة.

٢. هل ستأخذ الإستراتيجية المقترحة طبيعة التلازم بين السوق النقدي وسوق العمل وهل النظرة ستكون شاملة لطبيعة التضخم من حيث انه ليس تضخماً نقدياً بالأساس فقط وإنما هو تضخم بنيوي وهيكلي يعكسه ارتفاع كلف الإنتاج وسلسلة الارتفاعات السعرية .

٣. نعتقد أن الحصيلة الموجودة من هذا الإجراء هي أن يكون الإصدار النقدي الجديد بصورة مقنعة حسابياً وبما يعكس تحسن قيمة العملة وسعر الصرف لكن في الواقع أن الأخير يحتاج إلى أساس لهذه الصورة وهو قوة وتنوع مصادر الدخل والثروة والأرباح الناجمة عن تنوع البنى الهيكلية للاقتصاد.

٤. إن الوضع الاقتصادي بحاجة إلى متابعة هيكلية لمسارات الاقتصاد وقطاعاته المفصلية التي إذا ما تم النهوض بها فإنها ستعكس تعزيزاً حقيقياً لقيمة العملة وليس حسابا وان الأموال التي سوف تصرف على تبديل العملة نعتقد أن الضرورة تدعو إلى أن توجه نحو القطاعات التي تخدم الحاجة إلى المواطن كل القطاعات الخدمية صحة – تعليم – إن هذه العملية قد تزيد من تهريب الأموال إلى الخارج وتعزيز ما يسمى بغسيل الأموال.

٥. هل تمت الإحاطة بما يترتب عن هذه العملية من تهريب الأموال للخارج وتعزيز ما يسمى بظاهرة غسيل الأموال.

٦. إن عملية حذف الأصفار عملية إجرائية صعبة ومعقدة وتحتاج إلى إحصاءات وأرقام دقيقة بمجمل نشاطات البلد الاقتصادية، ومن جانب آخر يجب الوقوف على تأثير سوق الأوراق المالية من حيث أن حذف الأصفار يخفض من رؤوس الأموال للشركات، وبالتالي سيؤثر في عمل السوق مع أن هذا سيكلف الحكومة الوقت والجهد.

٧. إن المباشرة بهذا التوجه تحتاج إلى مراجعة دقيقة لواقع الاقتصاد العراقي بمؤسساته العامة والخاصة ومدى فاعلية التوجهات الائتمانية الداعمة لعمل القطاع الخاص بما يفضي إلى القضاء على البطالة، ومراجعة الاقتصاد العراقي الذي ليست لديه حقيقة وايجابية متمثلة بارتفاع نسبة القطاعات الحقيقية إلى الناتج المحلي الإجمالي كي تقارن بتجارب ناجحة وحقيقية لدول أخرى كما أن أساس نجاح اي عملية إصلاحية وإدارية يحتاج إلى معالجة جذرية وان كانت تدريجية وجادة للاختلالات المالية والنقدية والإدارية التي تشكل عائقاً أمام المنظور التنموي في العراق.

٨. كذلك يرد تساؤل على نحو (ما هي الآلية والقواعد والأسس والبرنامج الزمني المفترض اعتماده لتفعيل إستراتيجية الحذف وهل تم اخذ الأبعاد السلبية الممكن أن تترتب عن هذا الإجراء إذ من المحتمل أن تحذف كما ينعكس ذلك سلباً على الإجراء المؤسسي والسوق المحلي وهل تم احتساب ما يترتب عن ذلك من تزوير وفساد مالي).

الموضوع ليس فقط حذف أصفار لتحسين العملة أو لعكس صورة ايجابية عن الاقتصاد العراقي بشكل حسابي ومحاسبي. القضية اكبر من أنها قضية تنموية إصلاحية بكل المقاييس.

الديوانية تحذر من "كارثة" اقتصادية

□ الديوانية/ المدى

حذرت محافظة الديوانية من حصول "كارثة" اقتصادية في المحافظة نتيجة توقف مشاريع زراعية إستراتيجية قيد الإنشاء بسبب إيقاف الدفعات المالية للمبادرة الزراعية، وفي حين لفتت إلى أنها تعتمد على الزراعة بالدرجة الأساس، أكدت عدم تجاوزها على حصتها المالية من المبادرة. وقال مستشار محافظ الديوانية الزراعي علي مانع لـ"السومرية نيوز": إن "إدارة المصارف الزراعية أوقفت صرف مبالغ المبادرة الزراعية في عموم العراق نتيجة وجود تجاوزات على المبالغ في إحدى المحافظات"، مبينا أن "المحافظة اعتمدت على مبالغ المبادرة الزراعية بالمباشرة في تنفيذ مشاريع زراعية أصبحت الآن مهددة بالتوقف والفشل نتيجة عدم تسلمها الدفعة الثانية من التمويل".

وأشار مانع إلى أن "محافظة الديوانية تعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى ولا تملك أي موارد أخرى تؤهلها لدعم هذه المشاريع ومواصلة عملها"، محذرا من "حدوث كارثة اقتصادية نتيجة صرف أموال طائلة على هذه المشاريع التي لم تكتمل بعد، فضلا عن خلق عدد كبير من العاطلين وبمختلف الاختصاصات في حال توقفت".

ودعا مانع الجهات المختصة إلى "العمل على إطلاق القروض لتجنب ضياع مبالغ مالية كبيرة تم من خلالها إنشاء مشاريع خلال الفترة الماضية"، مشيرا إلى أن "الديوانية تسلمت ما مجموعه ٣٠ مليار دينار من قروض المبادرة، ولم تصل لحصتها البالغة ٥٥ مليار دينار".

وأكد مستشار محافظ الديوانية الزراعي أن "عددا كبيرا من المزارعين سيحجمون عن زراعة محصول الحنطة خلال الموسم الحالي، فيما لو استمرت القروض بالتوقف" مبينا أن "المبادرة كانت تخصص مبلغ ٢٠٠ ألف دينار كقرض عن كل دونم يزرع بالحنطة لتوفير مستلزمات الزراعة الأساسية للمزارعين". في الوقت عينه، حذرت وزارة الزراعة من شراء الأراضي الزراعية المستأجرة، فيما اعتبرت عملية المتاجرة بهذه الأراضي "غير قانونية". وقالت الوزارة في بيان صحفي إن "بعض ضعاف النفوس من مستأجري الأراضي الزراعية العائدة للدولة عمدوا إلى بيع تلك الأراضي بطرق وأساليب خداع ملتوية وتضليل المواطنين"، محذرة المواطنين "من الوقوع بشباك وغش هؤلاء".

واعتبرت الوزارة أن "عمليات بيع هذه الأراضي غير قانونية وخاصة أن البيع يتم بالباطن ويخالف مضمون العقد الموقع مع المستأجر المتضمن استغلالها للأغراض الزراعية".

وتابعت الوزارة أن "المتاجرة بهذه الأراضي من شأنها أن تحمل القائمين بهذه العملية المسؤولية الكاملة بحق البائع والمشتري الذي عمد شراء مال يعود للدولة من دون سند قانوني"، مشيرا إلى أن "هذه العملية يترتب عليها استرداد الأرض ومنحها لمستأجر آخر حسب القوانين المعمول فيها في دائرة الزراعة".

خـــارج الـــحـــدود

مصـــر

تحســـن الـتـصـنـيـف الائـتـمـاني

أكد خبراء اقتصاديون دوليون، أن تحسن التصنيف الائتماني لمصر، سيتوقف على نجاح المفاوضات التي ستجريها الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي بشأن قرض بقيمة ٤,٨ مليار دولار، وتعزيز الثقة الدولية في بيئة الاستثمار المصرية.

وقال الخبراء – في تصريحات خاصة لوكالة أنباء الشرق الأوسط – أن تقليص وكالة ستاندارد أند بورز الدولية مؤخرا لاحتمالات خفض التصنيف السيادي لمصر قريبا، يعد مؤشرا على زيادة الثقة الدولية في قدرة الاقتصاد المصري على التعافي من التداعيات السلبية التي حدثت عقب ثورة يناير ٢٠١١.

في هذا الصدد، قال هارولد ايفانز، الخبير السابق بمؤسسة ساتش اند ساتش الدولية، إن التصنيف الائتماني لمصر – الذي تراجع خلال العامين الماضي والحالي نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي – سيشهد تحسنا بحلول العام المقبل، وخاصة عقب إقرار الدستور وإجراء الانتخابات البرلمانية.

وأضاف "إن عوامل عديدة ساهمت في إعطاء رسائل إيجابية للمستثمرين الأجانب مؤخرا من بينها التوافق بين القوى السياسية على مدنية الدولة والزيارة الأخيرة للمديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي كريستين لاجارد إلى القاهرة وتأكيدها على دعم الصندوق لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر والمساعدات السعودية والقطرية لمصر وزيارة بعثة الشركات الأمريكية إلى مصر خلال الفترة من الثامن حتى الثاني عشر من سبتمبر الجاري.

وتوقع إصدار مؤسسات التصنيف الائتماني تقارير جيدة عن مصر ورفع تقييمها الائتماني بمجرد التوصل لاتفاق نهائي بشأن توقيع قرض صندوق النقد الدولي، منوها بأن الاتفاق مع الصندوق يعد بمثابة شهادة دولية على قدرة الاقتصاد المصري على التعافي. كانت ستاندارد اند بورز قد أبقت التصنيف الائتماني السيادي الطويل الأجل لمصر عند /بي/ رغم أنها أبقت على نظرة مستقبلية سلبية بشأن التطورات الاقتصادية، ورفعت ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني السيادي الطويل الأجل لمصر من وضع "قيد المراجعة"، الذي وضعته فيها وسط أجواء سلبية في وقت سابق من هذا العام.

لندن

ارتفاع سعر اليوريو لأعلى مستوى

ارتفع اليورو لأعلى مستوى في أربعة أشهر مقابل الدولار الضعيف، أمس الأربعاء، بفضل توقعات بأن تصدر المحكمة الدستورية الألمانية حكما لصالح صندوق إنقاذ منطقة اليورو وتكهنات بأن يعلن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) عن إجراءات تيسير نقدي هذا الأسبوع. وصعد اليورو إلى ١,٢٨٨٦٦ دولار وهو أعلى مستوى منذ منتصف أيار. ونزل الدولار لأقل مستوى في أربعة أشهر أمام سلة عملات وهبط مؤشر الدولار إلى ٧٩,٧٥٠.

أمريكا

مـــهـــددة بـخـفـض تـصـنـيـفـهـا

قالت موديز انفستورز سرفيس: إن الولايات المتحدة قد تفقد تصنيفها الائتماني الممتاز إذا لم تفرز المحادثات الخاصة بميزانية العام المقبل سياسات لخفض الدين في البلاد بشكل تدريجي. وجاء تحذير وكالة التصنيفات، يوم الثلاثاء قبل شهرين من الانتخابات التي ربما تفشل في تخفيف الجمود الحالي في السياسات الخاصة بالميزانية. وقالت موديز في بيان إنه سيجري على الأرجح تأكيد التصنيف وإعادة النظرة المستقبلية لتكون مستقرة إذا قادت محادثات الميزانية إلى سياسات محددة تحقق الاستقرار ثم تراجع نسبة الدين الاتحادي إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط. لكن اذا فشلت هذه المفاوضات في التوصل لتلك السياسات فإن موديز تتوقع تصنيفا أقل من المرجح أن يكون Aa١. كانت وكالة التصنيف الائتماني المنافسة ستاندرد اند بورز حرمت الولايات المتحدة من هذا التصنيف الممتاز في العام الماضي بعدما فشل الكونجرس في التوصل لخطة طويلة الامد لخفض الدين في حين دفعت الخلافات السياسية البلاد إلى حافة التخلف عن سداد ديون

الصين

انطلاق المنتدى الاقتصادي والتجاري

افتتحت الدورة الثالثة للمنتدى الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية، أمس الأربعاء، في مدينة ينتشوان عاصمة منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة شمال غربي الصين.

وشهد افتتاح المنتدى حضور عدد كبير من المسؤولين الصينيين والدوليين والدبلوماسيين العرب من بينهم نائب رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ ورئيس إفريقيا الوسطى فرانسوا بوزيزي ورئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة توماس سوماري، إضافة لسفراء الدول العربية في الصين والجامعة العربية والوفد المصري برئاسة الدكتورة كاميليا صبحي المشرف على قطاع العلاقات الخارجية بوزارة الثقافة.

ويحضر فعاليات المنتدى أكثر من ٧٠٠٠ مشارك من داخل الصين وخارجها، من بينهم تجار ورجال أعمال ومستثمرون، فيما تنعقد هذه الدورة من المنتدى تحت شعار "تواصل الصداقة وتعميق التعاون والتنمية المشتركة".

وتُقام على هامش المنتدى فعاليات عدة منها معارض الأطعمة الحلال ومنتجات المسلمين والمنتجات الزراعية ومنتجات الطاقة والكيماويات، كما ستقام ندوات بين الصين والدول العربية في مجالات البنية التحتية والاستثمار والتجارة والمالية والزراعة، بالإضافة إلى مهرجان الفنون الثقافية الصينية – العربية.

وخلال العام الحالي تم إطلاق آلية "دولة ضيف الشرف" للمرة الأولى وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تشارك بوفد يتكون من ١١٣ عضوا لحضور المنتدى تترأسه الشيخة لبنى خالد القاسمي وزيرة التجارة الخارجية الإماراتية، حيث تقيم دولة الإمارات خلال دورة العام الحالي سلسلة من الفعاليات، بما فيها ندوة الاستثمار التجاري بين الصين والإمارات وعروض جناح دولة الإمارات وعروض الأزياء والإماراتية .